# المغرب يستبعد هبوط معدل البطالة في 2007 ويحتاج لنمو يتراوح بين 5 و6% لعدة سنوات

الرباط ـ من توم فايفر وزكية عبدالنبي:

قال مسؤول مغربي ان الحكومة المغربية بدأت جهودا جادة لتقليل الاعتماد على قطاع الزراعة وزيادة النمو الاقتصادي لكن معدل البطالة المرتفع لن ينخفض في السنة المقبلة.

وتقول تقارير رسمية ان المغرب يحتاج الى خلق 400الف وظيفة في السنة في العشر سنوات المقبلة للحد من نسبة البطالة المرتفعة التي من شأنها تهديد استقراره.

وقال وزير التشغيل والتكوين المهني المغربي مصطفى المنصوري في لقاء مع رويترز ان توقع الحكومة في السابق نسبة نمو بين 3,5 وأربعة في المئة غير قادرة حتى على خلق 300 الف وظيفة في 2007.

وقال «لدينا اكثر من مليون عاطل ويلتحق نحو 300 الى 350 ألف سنويا بسوق الشغل يعني يبقى دائما احتياطي مليون شخص في العطالة».

وأضاف «نحتاج الى نسبة نمو من خمسة الى ستة في المئة لمدة سنوات لخلق مناصب شغل بالنسبة للوافدين على سوق الشغل لاول مرة والمليون عاطل لكي يتقلص عدد العاطلين ويستقر في حدود 200 الى 300 الف».

وتتوقع الحكومة نسبة نمو لهذه السنة في حدود سبعة في المئة. وقال المنصوري ان من شأن نسبة كهذه أن تقلص نسبة البطالة الى ثمانية او تسعة في المئة من 11 في المئة سنة 2005.

وبحسب الارقام الحكومية بلغت نسبة البطالة في الربع الثاني من هذه السنة الى نهاية حزيران (يونيو) الماضي 7,7 في المئة ليقل عدد العاطلين عن العمل عن مليون عاطل لاول مرة خلال 13 سنة بسبب موسم فلاحي جيد.

وقال المنصوري ان نسبة النمو المتوقعة في 2007 لن تخفض من نسبة البطالة لكنه «متفائل» بالنسبة للسنوات المقبلة. واضاف «الاوراش (المؤسسات) المفتوحة ستساهم في خلق فرص الشغل لكن ليس قبل سنتين او ثلاث».

وتابع القول «كل هذه الاستثمارات التي انخرط فيها المغرب ستعطي نتائجها في افق 2008 الى 2010 وسيكون لها انعكاس ايجابي على نسبة النمو».

وينفذ المغرب مشروعات مهمة كتمديد طرق سريعة وبناء ميناء ضخم في طنجة شمال المغرب بالاضافة الى بناء فنادق في اطار خطة لجلب عشرة مليون سائح بحلول عام 2010.

وقال المنصوري «يجب ألا ننسى القطاع غير الهيكل الذي لا يخضع لاحصاء رسمي بالرغم من خلقه فرص الشغل». واضاف «القطاعات الهيكلة تخلق من 250 الى 300 ألف منصب شغل سنويا».

وقال ان «المشكل المطروح هو ان التكوين احيانا لا يناسب عروض سوق الشغل». وأعطى مثالا بالشباب خريجي الجامعة الذين يخلقون أزمة تشغيل منذ البداية ويطالبون بوظيفة عمومية.

وقال ان «تكوينهم الجامعي لا يناسب متطلبات سوق الشغل». واضاف «النظام التعليمي الى حدود السنوات الاخيرة كان من اجل الادارة وكان هناك خصاص...لكن مع توالي السنوات ومنذ اواخر الثمانينيات اصبحت الادارات تعرف اكتظاظا».

واطلق المغرب السنة الماضية مبادرات اطلق عليها «مبادرات التشغيل» التزمت الدولة بموجبها بمساعدة الشباب حاملي الشهادات عن طريق منحهم قروضا لخلق مشاريع ذاتية مع اعفائهم من الضرائب واعادة التدريب للتأهيل لسوق الشغل.

وقال المنصوري ان «الحكومة خصصت ملياري درهم )نحو 228 مليون دولار( في اطار صندوق لدعم نحو 30 الف من الشبان حاملي الشهادات لخلق شركات خاصة بهم». واضاف ان «الحكومة توصلت الى نحو 5000 طلب من هؤلاء الشبان».

ودخلت الحكومة المغربية في مفاوضات مؤخرا مع النقابات لرفع الحد الادنى للاجور. وقال المنصوري «ان رفع الحد الادنى للاجور ليس هو الحل الامثل لتحسين مستوى المعيشة». واضاف «يمكن الرفع من الاجور دون الرفع من الحد الادنى للاجور لان الشركات التي تربح اموالا طائلة هي التي تشاطر مستخدميها الارباح». وتابع «ان الحد الادنى للاجور يكون مهما بالنسبة للمستثمرين الاجانب للقيام بمقارنات».

ويبلغ الحد الادنى للاجور في المغرب 9,66 درهم (1,1 دولار) للساعة بالنسبة للعمل 44 ساعة في الاسبوع.

الدولار يساوي 8,76 درهم.

# ارتفاع حاد بحركة التجارة بين تونس وليبيا بفضل الاصلاحات الاقتصادية في الجماهيرية

تونس ـ من سونيا ونيسي:

قالت مسؤولة تونسية لرويترز ان حركة التجارة الثنائية بين تونس وليبيا شهدت ارتفاعا حادا بفضل الاصلاحات في الاقتصاد الليبي واستعداد الشركات التونسية لخدمة سوق مربح مجاور.

وعادة ما تقع الاسواق الرئيسية لدول شمال أفريقيا عبر البحر المتوسط في أسبانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا، فيما يعكس نمط اعتماد تجاري على قوى استعمارية سابقة، وهو نمط ملحوظ في كثير من المناطق الاخرى في القارة.

وعرقلت الخلافات السياسية والشكوك المتبادلة بين دول المغرب العربي سنوات من الجهود لتعزيز التجارة بين دول المنطقة وزيادة الوظائف وتعزيز نمو الاقتصاد في مجتمعات يحلم الكثير من الشبان العاطلين فيها بالعمل في أوروبا.

لكن خديجة شهلول مديرة التعاون الاقتصادي بوزارة التجارة التونسية قالت ان ليبيا أثبتت أنها استثناء لهذا الاتجاه لاسباب منها اصلاحاتها الاقتصادية.

وقالت في مقابلة مع رويترز ان الطلب في ليبيا يتصاعد لان المجتمع هناك يتغير ومستويات الدخل في تحسن ومن ثم تتزايد الحاجة الى الواردات.

وأضافت أن حركة التبادل التجاري تزداد بفضل اصلاحات ليبية تعمل على تحرير حركة التجارة وفتح الاسواق أمام القطاع الخاص.

وقالت ان تونس تتوقع أن تتجاوز قيمة التبادل التجاري بين البلدين مليار دينار (760 مليون دولار) للعام الثاني على التوالي، مشيرة الى أن قيمة التبادل التجاري في الاشهر التسعة الاولى من 2006 بلغت 1,3 مليار دينار.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 1,2 مليار دينار في 2005.

وشمل هذا الرقم صادرات تونسية تتمثل في المواد الغذائية أساسا بقيمة 611,6 مليون دينار بزيادة 41 في المئة، وواردات يشكل النفط معظمها بأكثر من 662,9 مليون دينار مرتفعة 26 في المئة.

وبلغ حجم التبادل التجاري 959,5 مليون دينار في 2004.

وتظهر أرقام الحكومة الامريكية أن ليبيا الآن من أكبر ستة شركاء تجاريين لتونس، كما تشكل 71 في المئة من التجارة التونسية مع بلدان المغرب العربي.

وتعزو خديجة شهلول معظم النمو الى استعداد ليبيا للتخلص من الروتين عند المعابر الحدودية وقرار البلدين اقامة مكتب جمركي مشترك لتبسيط الاجراءات وتحرير حركة انتقال السلع والاشخاص.

وتستند تلك الاجراءات الى اتفاق تجارة حرة أبرم عام 2002 يهدف الى الغاء التعريفات والى العلاقات الودية بين الزعيم الليبي معمر القذافي والرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي سمح بان ترعى تونس المصالح الليبية في الخارج خلال سنوات العقوبات الغربية.

وقالت خديجة شهلول ان كلا البلدين ينتهج سياسة شراكة لتطوير الاداء الاقتصادي والاوضاع الاجتماعية. وأضافت أن خططا أعلنتها ليبيا لاقامة منطقة تجارة حرة في المنطقة الساحلية الغربية قرب الحدود التونسية ستعزز الروابط الاقتصادية.

وقالت ليبيا الشهر الماضي انها تعتزم اقامة المنطقة الحرة في مدينتي زوارة وبو كماش شرقي العاصمة طرابلس.

وقالت خديجة شهلول ان المنطقة ستفتح نافذة على العالم وهو ما يعني أنها ستساهم في تحسين النشاط الاقتصادي المشترك وتعزيز الاستثمار والتجارة.

واقامة المنطقة الحرة هي الاحدث في سلسلة خطوات ليبية لتطوير اقتصادها المخطط مركزيا وتقييد الدور الاقتصادي المهيمن للدولة واستخدام عائدات النفط لتطوير قطاعات النقل والاسكان والاتصالات والتعليم والصحة.

وأضافت خديجة شهلول أن المنطقة ستسرع حركة التجارة لان المنتجات التونسية ستصل يوميا ولن تكون هناك حاجة لتخزينها أو البحث عن منطقة تخزين.

ومضت تقول ان السلع التونسية تحظى بسمعة طيبة في السوق الليبية بسبب جودتها وسرعة استجابة الشركات التونسية والروابط القوية بين البلدين.

وقالت ان الشركات الليبية انتقائية جدا ولا تقبل سلعا غير قادرة على المنافسة.

ولطالما لعبت تونس وهي مقصد سياحي مفضل لدول شمال افريقيا وأوروبا دورا رائدا في السعي من أجل تحقيق تكامل تجاري وفي حركة النقل بين دول المغرب العربي.

ولافتقارها الى موارد كبيرة من الطاقة لجأت تونس دائما الى تعويض نقص النفط والغاز عن طريق الابداع في مجال التجارة.

الدولار يساوي 1,323 دينار.

# اوراسكوم المصرية تشتري 50 بالمئة من شركة اسبانية للخرسانة سابقة التجهيز

■ القاهرة ـ رويترز: قالت شركة اوراسكوم للانشاء والصناعة انها اشترت حصة 50 في المئة في شركة جي.ال.ايه الاسبانية لانتاج الخرسانة سابقة التجهيز في صفقة شملت دفع 51,3 مليون يورو (64,6 مليون دولار) نقدا.

وذكرت شركة اوراسكوم للانشاء والصناعة في بيان اطلعت عليه رويترز امس انها قدمت حصة 59 في المئة في شركة سيمنتوس لاباريا التي تدير مصنعا لطحن الكلينكر لتصل حصتها في جي.ال.ايه الى 50 في المئة. وتابع البيان أن اوراسكوم والشركة الاسبانية اتفقتا على زيادة فورية لرأس المال بواقع 40 مليون يورو تخصص للاستثمار.

وتوقعت اوراسكوم ان تحقق ايرادات تزيد عن 250 مليون يورو سنويا من المشروع المشترك الجديد. وحققت جي.ال.ايه ايرادات 84 مليون يورو في النصف الاول من عام 2006 قبل حساب عشرة ملايين يورو للفائدة والضرائب والاهلاك.

كما يسيطر المشروع الجديد على طاقة طحن كلينكر تصل الى 1,5 مليون طن ويديرها في موقعين في اسبانيا.

وقال ناصف ساويرس الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم للانشاء والصناعة «اسبانيا أكبر مستهلك للاسمنت في اوروبا ولكنها مازالت واحدة من أكبر منتجيه ولديها عجز عشرة ملايين طن في مستوى الامدادات السنوية».

واضاف «استثمارنا في اسبانيا استمرار لاستراتيجيتنا طويلة الاجل لدعم وجودنا في اسواق تعاني من عجز هيكلي في امدادات الاسمنت».

وتبلغ طاقة الانتاج السنوية لشركة جي.ال.ايه 3,5 مليون متر مكعب من الخرسانة سابقة التجهيز.

# صندوق النقد الدولي يستبعد انهيارا نقديا في لبنان بسبب تدفق رؤوس الاموال والسياسة النقدية الناجحة

دبي ـ من علي الخليل:

يرى صندوق النقد الدولي ان لبنان بمنأى عن انهيار نقدي رغم الحملة العسكرية الواسعة النطاق التي شنتها اسرائيل ضد حزب الله واستمرت 34 يوما بسبب التدفق الكافي لرؤوس الاموال واعتماد سياسة نقدية ناجحة.

وقال رئيس دائرة الشرق الاوسط ووسط آسيا في صندوق النقد الدولي محسن خان لوكالة فرانس برس في مقابلة في دبي ان «صندوق النقد الدولي ليس قلقا ازاء انهيار نقدي في لبنان في المستقبل المنظور».

واضاف خان في اطار مناقشة نتائج آخر تقرير لصندوق النقد الدولي حول الافاق الاقتصادية الاقليمية «لقد شهدنا الكثير من الهزات في لبنان لكن النظام النقدي بقي ثابتا. يبدو انه قادر على مواجهة» اي تغيرات.

وكان خان يشير الى اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري في 2005 والتداعيات التي خلفها على الاقتصاد اللبناني.

لكن بموجب تقرير صندوق النقد الدولي فان الاقتصاد يتوقع ان يسجل انكماشا بنسبة 3,2 % عام 2006 بسبب العدوان الاسرائيلي على لبنان

لكن خان قال ان بعض العوامل في الاقتصاد اللبناني انقذته من انهيار نقدي كان ليتم توقعه في دول اخرى في مثل هذه الظروف.

واضاف خان «هناك نوع من التزام ضمني من جانب دول المنطقة الغنية في الخليج بدعم لبنان» مشيرا الى «عودة اجواء الثقة بقوة» الى لبنان بعد تعهد السعودية والكويت بتقديم 500 مليون دولار و300 مليون دولار على التوالي .

وقد اودعت السعودية مليار دولار والكويت 500 مليون دولار في مصرف لبنان المركزي من اجل تخفيف الضغط النقدي خلال الحرب والذي تسبب بحسب التقديرات الاولية باضرار في البنى التحتية تقدر بحوالي 3,5 مليار دولار.

وقال خان «للبنان اصدقاء اثرياء على استعداد لدعمه». وشدد ايضا على الدور الحيوي الذي لعبه المغتربون اللبنانيون في ايداع العملات الصعبة والاستثمار في موطنهم. وقال ان «الشتات اللبناني ملتزم جدا في سبيل لبنان، ولقد كان قويا جدا».

وقبل بدء الحرب في 12 تموز (يوليو) كان احتياطي البنك المركزي من العملات الصعبة يقدر بـ10,5 مليار دولار.

لكن تقرير صندوق النقد الدولي يتوقع تراجعا في هذا الاحتياطي بحلول نهاية 2006 ليصل الى ثمانية مليارات دولار، ما يعكس تدخل المصرف المركزي لحماية الليرة اللبنانية خلال الحرب.

وقال خان ان «الفريق الاقتصادي القوي» في لبنان الممثل بصانعي السياسة الضريبية والمصرف المركزي هو من كان وراء «ثبات النظام الاقتصادي» خلال الحرب. واضاف ان «المصرف المركزي تمكن من ابقاء النظام النقدي سليما في مواجهة الحرب والحصار بدون رفع اسعار الفائدة وهو رد الفعل الطبيعي، كما انه لم يفرض تجميدا للودائع ولم يفرض عطلة مصرفية».

وتابع «لا يمكن ان اتخيل صدمة اكبر للنظام النقدي ولم يحصل انهيار مالي، ان المستثمرين الذين اودعوا اموالا في المصارف اللبنانية لم يسارعوا الى سحبها».

لكن اذا كان القطاع المالي تمكن من مواجهة الازمة من خلال حصول سحب متواضع لنسبة 4 % فقط من الودائع من المصارف اللبنانية، الا ان قطاع الخدمات لا سيما السياحة تضرر بشدة.

وقال خان «كان للبنان مستقبل مشرق عام 2006، كان يتحول الى مركز خدمات» في المنطقة مضيفا ان السياحة «شهدت انهيارا فعليا». واضاف ان انتعاش القطاع السياحي يعتبر العامل الابرز لتحسن الاقتصاد في لبنان.

وقال خان ان صندوق النقد الدولي ينصح الحكومة اللبنانية «بالتقليل من حجم الدين والاعتماد على الهبات» لاعادة الاعمار. واوضح «يجب ان يبذلوا كل شيء من اجل عدم زيادة معدل الدين» متوقعا ان يقدم مؤتمر المانحين الذي سيعقد في وقت لاحق هذه السنة دعما قويا لمساعدة لبنان.

وفي آب (اغسطس) تعهدت الدول المانحة بتقديم 940 مليون دولار للمساعدة في عملية اعادة الاعمار في لبنان وايواء اللاجئين وازالة القذائف غير المنفجرة.

# دبي تدرس استثمارات جديدة في جنوب افريقيا

■ دبي ـ رويترز: قالت شركة استثمار المملوكة لحكومة دبي انها تدرس الاستثمار في مشروعات اخرى في جنوب افريقيا اضافة الى مشاركتها العام الماضي في شراء موقع سياحي في كيب تاون بقيمة 7 مليارات راند (حوالي 900 مليون دولار).

وصرح ديفيد جاكسون الرئيس التنفيذي للشركة لوكالة رويترز أمس الاول بأن استثمار تدرس ثلاثة مشروعات في كيب تاون وجوهانسبرغ وربما تنفذ صفقة استثمار في الربع الاول من العام المقبل.

وفي الاسبوع الماضي اشترت استثمار حصة بمليار دولار في بنك ستاندارد تشارترد. وقال جاكسون «أداء اقتصاد جنوب افريقيا جيد جدا وهناك الكثير من الفرص» ولكنه احجم عن ذكر تفاصيل أكثر عن الاستثمارات المزمعة في أكبر اقتصاد في القارة.

وتستضيف جنوب افريقيا نهائيات بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2010.

واشترت استثمار مواقع سياحية يتوافد عليها 22 مليون سائح في العام من مجموعة من المستثمرين من بينها شركة لندن آند ريجينال بروبرتيز ومقرها بريطانيا، ودفعت استثمار نصف قيمة الصفقة.

واستفادت دبي من ايرادات النفط القياسية وانفقت اكثر من 12,5 مليار دولار على صفقات خارجية من بينها 6,8 مليار دولار لشراء مجموعة بي آند او البريطانية لادارة الموانئ.

وقال جاكسون ان من المتوقع أن تزيد المبالغ التي تستثمرها استثمار وحدها لابرام صفقات استحواذ بنسبة 60 بالمئة عما كانت عليه في العام الماضي وما يصل الى اربعة مليارات دولار.

وقالت مؤسسة موديز انفستورز سيرفيس للتصنيف ان الناتج المحلي الاجمالي لجنوب افريقيا نما بنسبة 4,9 في المئة في عام 2005، وهو أسرع معدل نمو منذ عام 1984 وربما تسجل معدل نمو حوالي أربعة في المئة في العامين المقبلين.

# دويتشه بانك: أسواق الخليج قد تقدم بديلا استثماريا مثيرا للاهتمام على المدى الطويل لكن التعامل فيها يمثل مخاطرة كبيرة حاليا

■ فرانكفورت ـ رويترز: قال قسم ادارة الاصول الخاصة في مصرف دويتشه بانك الالماني العملاق ان اسواق الخليج ربما تقدم فرص استثمار مثيرة للاهتمام على المدى الطويل ولكن التعامل فيها في الوقت الحالي يمثل مخاطرة كبيرة.

وتعهدت حكومات الخليج بفرض قواعد شفافية أكثر صرامة لجذب مستثمرين أجانب لاسواقها المتقلبة التي انهارت في الربيع.

وقالت إلكه شبيدل فالتس الخبيرة في الادارة «حتى الان لا تزال اسواق الاسهم والعقارات المحلية تعاني من غياب الشفافية الى حد بعيد ومحفوفة بالمخاطر». وادارة الاصول الخاصة جزء من أعمال أكبر بنك في المانيا وهو أحد المتعاملين في بورصات الخليج ويقدم خدمات لادارة الثروات الخاصة وخدمات استثمار مصرفية وتحويلات.

وأضافت شبيدل فالتس «هناك فرص قليلة جدا للاستثمار في أسواق الاسهم التي تهيمن عليها شركات البناء والعقارات».

وذكرت ان «هناك شكوكا بشأن الحاجة لكل هذه المبالغ مع رأس المال الاجنبي التي تتدفق على السوق محليا».

وقالت الخبيرة ان الخليج ربما يتيح فرص استثمار على المدى الطويل لان مستقبل الاقتصاد يبدو مشرقا وبصفة خاصة في دبي. وقالت «تستثمر حكومة دب حصيلة تصدير النفط في تنويع مواردها الاقتصادية وتتوسع ليس في قطاع السياحة فحسب».

# المركزي اليمني يطرح بالسوق 73 مليون دولار لمنع هبوط الريال

■ صنعاء ـ يو بي أي: رفد البنك المركزي اليمني السوق المحلية امس الثلاثاء بمبلغ 73 مليون دولار أمريكي «لتغطية احتياجاته من النقد الأجنبي».

وأفاد البنك المركزي اليمني في بيان إن «البنك سوف يستمر في مراقبة السوق، واتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة لتحقيق الاستقرار في أسعار العملات الصعبة، وكذلك توفيرها في السوق المحلية».

وتوقع تقرير صادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية البريطانية ايكونوميك انتليجنس يونيت صدر السبت الماضي ان تصل قيمة الريال اليمني خلال العام المقبل الى 207 ريالات مقابل الدولار في حين يبلغ سعره حاليا 198 ريالا.

وتوقع التقرير انخفاض نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي الى اقل بكثير مما كان يتوقعة البنك الدولي الذي يسعى الى رفعها نحو 7 %، معتبرا انه في حال تحقيق ذلك يمكن «تحقيق التنمية المستدامة في اليمن». وأشارت ايكونوميك انتليجنس يونيت في تقريرها عن اليمن الى ان نسبة التضخم ارتفعت بسبب سحب الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية في تموز (يوليو) الماضي وفرض ضريبة المبيعات «ما ادى الى ارتفاع نسبة التضخم عام 2006 الى 18,4 % مقابل 12,6 % في العام الماضي».

وكانت اللجنة المالية بمجلس النواب اليمني انتقدت المنحى التوسعي الكبير الذي انتهجته السياسة المالية للحكومة نتيجة لنمو الإنفاق العام.

وأكد البرلمان اليمني في تقرير أنه نتج عن تلك السياسة المالية التوسعية عدد من الآثار السلبية من أهمها ما شهده سعر صرف العملة الوطنية من انخفاضات وتقلبات حادة مقابل العملات الأخرى.

# قرية تقليدية للملايو بوسط العاصمة الماليزية تعرقل جهود المستثمرين بمجال التطوير العقاري

كوالالمبور

من نيلوكسي كوسواناجي:

في ظل برجي شركة بتروناس التوأمين شاهقي الارتفاع في كوالالمبور عاصمة ماليزيا تقع منازل خشبية قروية مبنية على ركائز ومتاجر صغيرة بالشوارع ومبان منخفضة ودجاج يوقوق.

فقرية كامبونغ بارو هي جزيرة تحتضن حياة الملايو التقليدية في وسط كوالالمبور وتحيط بها مبان شاهقة واختناقات مرورية. وما ساهم في الحفاظ على هذه القرية على مدى أجيال قانون يعود الى عهد الاستعمار يمنح شيوخ القرية حق الاعتراض على أي أعمال تطوير واسعة.

وتعد القرية أيضا احدى أهم قطع الاراضي في العاصمة وتقدر قيمتها بما يصل الى نحو 1,4 مليار دولار. غير أن شيوخ كامبونغ بارو يردون المستثمرين العقاريين ويقولون انهم يريدون الحفاظ على اسلوب حياة عرقية الملايو التي ينتمون اليها.

وقال شمسوري سورادي (55 عاما( أحد زعماء القرية «انها نوعية الحياة التي يتعين حمايتها. ينبغي أن تبقى الارض في أيدي الملايو حتى يمكن أن تبقى روح مجتمع القرية سارية».

وكان مسؤولو الاستعمار البريطاني أعلنوا كامبونغ بارو كمستوطنة زراعية ملايوية في عام 1900 للسماح للملايو بالاحتفاظ بأسلوب الحياة في قريتهم داخل المدينة. ومنذ ذلك الحين أصبحت كامبونغ بارو أكثر من مجرد قرية حيث حولها تصديها الصريح للتطوير والحياة المدنية الحديثة الى رمز سياسي لثقافة الملايو.

وتبوأت القرية بالفعل موقعا خاصا بالنسبة لسياسة الملايو خلال الحركة المؤيدة للاستقلال والتي نمت عقب الحرب العالمية الثانية. وكانت تظاهرات مناهضة للاستعمار تنظم هناك، كما عقد مؤسسو حزب المنظمة الوطنية المتحدة للملايو الذي يهيمن على الحياة السياسية في ماليزيا اجتماعاتهم الاولى هناك.

ولعبت كامبونغ بارو التي تمتد على مساحة نحو كيلومتر مربع دورا في الاشتباكات العرقية الدموية بين الملايو وابناء العرقية الصينية في عام 1969. وكانت أعمال الشغب بدأت بعدما نظمت أحزاب المعارضة التي يقودها أبناء العرقية الصينية مسيرات في القرية للاحتفال بأدائهم الجيد في الانتخابات في ذلك العام.

وفي السنوات الاخيرة لعبت كامبونغ بارو أيضا دورا مركزيا في الاحتجاجات المطالبة بالاصلاح في عام 1998 عندما أطلق أنور ابراهيم النائب السابق لرئيس الوزراء في ذلك الوقت مهاتير محمد احتجاجات ضد رئيس الوزراء للمطالبة باصلاح الحكومة والسلطة القضائية.

ورغم كونها ضاربة بجذورها في التاريخ فقد واجهت كامبونغ بارو ضغوطا حكومية منذ السبعينات من أجل بيعها والسماح بدخول المستثمرين العقاريين.

وحتى بين السكان الملايو بالمدينة فالقرية ينظر اليها على أنها تشوه المنظر وبعيدة عن مجاراة الصورة الحديثة لكوالالمبور.

ففي هذه القرية تتزاحم المنازل الخشبية القائمة على ركائز والمتاجر الصغيرة، كما أصبحت القرية منطقة معروفة بجرائم الشوارع وعمليات ترويج المخدرات على نطاق ضيق.

ويمكن للحكومة وبسهولة الغاء القانون الذي يمنح كامبونغ بارو وضعها الخاص غير أنها تدرك أن ذلك لن يحظى بتأييد الناخبين الملايو. وتختار الحكومة دائما المفاوضات بدلا من ذلك.

وتعد الحكومة حاليا مقترحا جديدا لتطوير كامبونغ بارو من أجل عرضه على رئيس الوزراء عبد الله بدوي لدراسته. ولم يتم نشر تفاصيل بشأن المقترح.

وكانت مقترحات سابقة تضمنت التملك الاجباري واعادة توطين السكان القرويين.

وقال رسلان ابو وهو أحد شيوخ القرية وعضو باللجنة المنوحة حق النقض على أي أعمال تطوير كبرى فيها «نشك في أن يجدي هذا الاقتراح ولكننا سننظر فيه بعقل متفتح». وأضاف «الحكومة تعتقد أن بامكانها أخذ أي أرض تابعة للملايو وتحويلها الى أي شيء تريده. لا نريد أن يحدث ذلك.. نريد مقترحا يتماشى مع احتياجات الملايو هنا».

وتريد الحكومة استخدام أرض كامبونغ بارو لاحداث تطوير أكثر انتظاما بمركز المدينة.

كما ترغب أيضا في اتاحة الارض أمام شركات التطوير المملوكة للملايو حتى ترتفع قيمة الممتلكات وتظل مملوكة للملايو. ويمكن بالفعل شراء وبيع الاراضي في القرية ولكن ليس لمقاول لديه خطط لبناء برج سكني.

وقال المسؤول التنفيذي المتخصص في العقارات ال.اتش ليم انه اذا تم الغاء الوضع الحالي لكامبونغ بارو فان الارض المخصصة لاغراض تجارية يمكن أن تقوم بشكل معتدل بنحو 500 رينغيت (135 دولارا) للقدم المربع كما يمكن أن يصل سعر المخصصة لاغراض سكنية الى 100 رينغيت (27 دولارا) للقدم المربع».

وزاد من الضغوط من أجل التطوير حدوث تغير في التركيبة السكانية لكامبونغ بارو حيث هاجر عمال من اندونيسيا الى القرية، كما انتقل من أبناء الملايو أناس أصغر سنا من القرية الى الضواحي.

وقال شيخ القرية شمسوري «هناك سكان معمرون يعيشون على أرض كامبونغ بارو ونحن فقط هم من يقدر قيمة تاريخ وتقاليد هذا المكان. لذلك ينبغي أن يكون لنا الحق في ادارة هذا المكان».

وينتاب ملاك اخرون لاراض في كامبونغ بارو شعور مختلف. ومن بين هؤلاء أستامان عزيز الذي يمتلك ثلاث قطع من الاراضي بالمنطقة وهو عضو بالبرلمان المحلي.

وقال استامان بينما كان يشق طريقه وسط دروب كامبونج بارو الضيقة المزدحمة بأكشاك الطعام المستعدة للافطار في رمضان «التطوير والتحديث لا يؤديان بالضرورة الى فقدان ملكية وقيمة الملايو». واضاف «نريد الكشف عن قيمة هذا المكان ومن ثم ضمان أن تكون هناك مشاركة كاملة من جانب الملايو في التطوير».

ويعتبر أستامان لجنة شيوخ القرية عائقا ويريد من الحكومة أن تزيل سلطة النقض التي تتمتع بها. وقال «يجب أن يكونوا واقعيين. لا يمكن أن يتولوا الادارة هناك على طول الزمان. يجب أن يحدث التطوير».

الدولار يساوي 3,69 رينغيت.

جانب من قرية كامبونغ بارو يظهر في خلفيتها برجا شركة بتروناس النفطية العملاقة